ق تأمل أن يعزز جنوب كوريا وشمالها حوارهما للتعجيل باعادة توحيد البلد وفقا لروح
مشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، وللمقرر الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها
عشرين ، في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ (١٦) ، والذى رحبت فيه بالبيان المشترك ،

ق ترى أنه لا يمكن توقع سلم دائم طالما أبقيت حالة الهدنة الراهنة في كوريا على ما هي

ق تعتبر أن من الضرورى ، لضمان سلم دائم في كوريا والتعجيل باعادة توحيدها سلميا
تفلة ، أن تتخذ بصفة عاجلة تدابير حاسمة جديدة لانهاء التدخل الأجنبي في شؤونها
، ولازالة التوتر ومنع المنازعات المسلحة في تلك المنطقة ،

١ — ترى أن من الضرورى حل " قيادة الأمم المتحدة " وسحب جميع القوات الأجنبية
ب كوريا الجنوبية تحت راية الأمم المتحدة ؛

٢ — وتدعو الأطراف الحقيقيين في الهدنة الى الاستعاضة عن اتفاقية الهدنة
لكن ية باتفاق صلح ، كتدبير لتخفيف التوتر وصيانة وتدعيم السلم في كوريا في اطار حل
مم المتحدة " وسحب جميع القوات الأجنبية المرابطة في كوريا الجنوبية تحت راية الأمم

٣ — وتحث جنوب كوريا وشمالها على الالتزام بمبادئ البيان المشترك بين الجنوب
واتخاذ تدابير عملية لوقف تعزيز التسلح ، وتخفيض القوات المسلحة لكلا الجانبين تخفيضا
مستوى واحد ، وتجنب المنازعات المسلحة ، وضمان عدم استخدام أحد الجانبين القوة
، وبالتالي ازالة المجابهة العسكرية وصيانة سلم دائم في كوريا من شأنه أن يؤدى الى
باعادة توحيد البلد سلميا وبصورة مستقلة .

الجلسة العامة ٢٤٠٩
١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥

٣٤٦٢ (د — ٣٠) — النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه

ن الجمعية العامة ،

قد نظرت في البند المعنون " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره
ضرر بسلم العالم وأمنه " ،

---

١٦) المرجع نفسه .

وإذ تشير الى قراراتها ٢٦٦٧ (د — ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٨٣١ (د — ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣٠٧٥ (د — ٢٨) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بشأن هذه المسألة ،

وإذ يساورها عميق القلق لأن سباق التسلح ، ولا سيما في الأسلحة النووية ، قد استمر في التصاعد بسرعة مزعجة ، رغم نداءات الجمعية العامة المتكررة بتنفيذ تدابير فعالة تستهدف وقفه ، مقتطعا بذلك موارد مادية وبشرية ضخمة من الانماء الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان ، ومشكلا خطرا كبيرا على سلم العالم وأمنه ،

وإذ تلاحظ انه منذ اعداد تقرير الأمين العام المعنون " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللمصروفات العسكرية " (١٧) وقعت تطورات جديدة في المجالات التي تناولها التقرير ، ولها أهمية خاصة في الاحوال الاقتصادية والسياسية الراهنة في العالم ،

وإذ ترى أن التصاعد المستمر في سباق التسلح لا يتفق مع الجهود التي تستهدف اقامة نظام اقتصادي دولي جديد على النحو المحدد في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، الواردين في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وكذلك في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وان هذه الجهود تقتضي ضمنا ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تعمل جميع الدول بتصميم على تحقيق وقف التسلح وتنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح ولا سيما في المجال النووي ،

وإذ تدرك ، نظرا لخطورة شأن نزع السلاح في نظر جميع الدول ، أن ثمة حاجة ملحة لتزويد جميع الحكومات والشعوب بالمعلومات التي تكفل لها تفهم الحالة السائدة في مجال سباق التسلح ونزع السلاح ، وان للامم المتحدة دورا رئيسيا يتعين عليها أن تؤديه في هذا الصدد طبقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تشير الى أن الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧٥ (د — ٢٨) رجت الأمين العام أن يواصل دراسة نتائج سباق التسلح ، مع ايلاء اهتمام خاص لآثاره على الانماء الاقتصادي والاجتماعي للامم ، وكذلك على سلم العالم وأمنه ، وذلك لكي يتمكن من أن يقدم ، بناء على طلب الجمعية العامة ، تقريرا مستكملا عن هذا الموضوع ، على أساس المعلومات الصادرة عن الحكومات ،

١ — تدعو مرة أخرى جميع الدول والهيئات المعنية بمسائل نزع السلاح الى توجيه أكبر الاهتمام الى اقرار تدابير فعالة لوقف سباق التسلح ، ولا سيما في الميدان النووي ، ولخفض الميزانيات العسكرية ولا سيما للبلدان المسلحة تسلحا شديدا ، وأن تواصل الجهود الدائبة بغية احراز تقدم نحو تحقيق نزع السلاح العام الكامل ؛

---

(١٧) A/8469/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.72.IX.16) .

٢ — وترجو من الأمين العام أن يقوم، بمساعدة خبراء استشاريين مؤهلين يتولى هو تعيينهم، باستكمال التقرير المعنون "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللمصروفات العسكرية" بحيث يطابق الحالة الراهنة، مع تناول نفس المواضيع الأساسية، ومراعاة كل ما يرى ضرورته من التطورات الجديدة، وأن يحيله الى الجمعية العامة في وقت يمكنها من النظر فيه في دورتها الثانية والثلاثين؛

٣ — وتدعو جميع الحكومات الى مد يد المساعدة والتعاون التام الى الأمين العام لضمان اجراء هذه الدراسة بأكثر الطرق فعالية؛

٤ — وتدعو المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية الى أن تتعاون مع الامين العام في اعداد التقرير؛

٥ — وتقرر ادراج البند المعنون "النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر على سلم العالم وأمنه" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين.

الجلسة العامة ٢٤٣٧
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥

٣٤٦٣ (د — ٣٠) — تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥٤ (د — ٢٩)

ان الجمعية العامة،

اذ تشير الى قرارها ٣٢٥٤ (د — ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤،

واذ تلاحظ مع التقدير أن تقرير ١٩٧٤ لفريق الخبراء الاستشاريين المعني بتخفيض الميزانيات العسكرية قد تم اصداره ضمن منشورات الأمم المتحدة (١٨) وأن الأمين العام عمل على توزيعه على نطاق واسع،

وقد درست تقرير الأمين العام (١٩) المتضمن آراء الدول واقتراحاتها بشأن الأمور التي يتناولها التقرير المذكور أعلاه،

واذ ترى أن تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المعني بتخفيض الميزانيات العسكرية، وكذلك الآراء والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام، توضح الحاجة الى اجراء مزيد من الدراسة للعديد من المسائل المعقدة المبينة فيهما،

واذ تؤكد من جديد اقتناعها بمسيس الحاجة الى قيام الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك جميع الدول الاخرى التي تضاهيها في المصروفات العسكرية، باجراء تخفيض في ميزانياتها العسكرية،

واذ تؤكد من جديد أيضا اقتناعها بوجوب استخدام جزء من الأموال التي تتوفر نتيجة لذلك في الانماء الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية،

---

(١٨) A/9770/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.75.1.10).

(١٩) A/10165 وAdd.1 و Add.2.